

Rare
Clos. dx.
962.04
218Kh

خطبة سعد باشا

بنادي سيروس بالقاهرة

في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣

بمقتضى الشرب شارع كلونيك لصاحب رزق

962

خ



احدت صورة للرئيس الجليل

سادتي

في مثل هذا اليوم من عامين سطت القوة الغاشمة
في عنفها على الحق في مأمنه . احاطت منزلي من كل جوانبه
بعساكر مدججين بالسلاح وادخلت جانبا منهم فيه فلوؤوا
قاعاته وطبقاته واقاموا منهم اربطة على ابوابه ومنافذه . وصعد
بعضهم الى مخدعي فازعجونني من نومي . وارادوا ان يقبضوا
علي قبل ان ألبس ثيابي فلم امكنهم حتى لبستهم ثم انزلوني
وهم يحيطون بي . وحرمني من خلفي تريد من املتي . فمنعوها .
واركبوني عربة من عربات الاسعاف تتقدمها سيارات اخرى
تملؤها جماعة من الضباط والعساكر وبايديهم البنادق مصوبة
من خلفنا لاطلاقها على كل من يتبع خطواتنا . فعلوا ذلك
من غير حكم اعلنوه . ولا قرار تلوه . ولا كتابة اطلعوني عليها

ولا تعيين للجهة التي وجهوني اليها . وساروا بنا الى السويس
 في طريق غير ممهد . بلا ماء ولا زاد الا قليلا من الخبز
 تكرم علي بعض الضباط بقطعة منه مع شيء من الجبن
 فتبذلت بهما . وما زال السير يجد بنا في هذا الطريق العاثر
 يحطنا تارة ويرفعنا تارة اخرى من الساعة الثامنة صباحاً الى
 الساعة الخامسة بعد الظهر حيث اوصلونا الى معسكر
 الهنود . وتلقاني بعض الضباط وانزلني في خيمة تعصف
 الرياح من خروقتها بعد ان قدموا لي شيئاً من الطعام
 فاكلت ونمت بملابسي اذ لم يسمحوا لي بأخذ شيء معي
 ولكني بحمد الله لم اشعر بتعب مع اني كنت اتعب من سير
 ساعة واحدة بالسيارة في الطريق المبعد ولكن الله امدني
 بقوته وجمعاني لتحمل كل هذه المشقات من غير ان اشعر
 بشدتها . وفي الليلة التالية اتصل بي صبحي الذين قبضوا
 عليهم من بعدى فأنست بملقائهم وسرني ما رأيتهم عليه من
 رباطة الجأش ومقابلة هذه الشدة بالشغور الباسمة والنفوس
 المطمئنة ومكثنا في هذا المعسكر الى ٢٩ ديسمبر حيث أمرنا .

في آخر العشاء بالاستعداد للسفر في ظرف نصف ساعة .
 فدهشنا لهذه المفاجأة . وانصرف كل منا يحزم متاعه ثم
 اركبونا في سيارة مغلقة الى المرفأ وكانت السفينة المعدة لركوبنا
 خارج الميناء فانزلونا الى زورق فيه بعض الوطنيين الذين
 بكوا للقائنا في تلك الساعة بكاء مرا . وكنا نطمئن خواطرهم
 بالاشارة تارة وبالكلمات تارة اخرى

وصل بنا الزورق الى السفينة واذا بها مملوءة بالجنود
 الهندية ونزل كل منا في الحجرة المعدة له وعلما حينئذ بان
 وجهتنا عدن التي وصلناها في مساء يوم الاربعاء ٤ يناير ثم بعد
 ان أقمنا بها الى ٢٨ فبراير نقلونا الى سيشل ثم نقلوني الى جبل
 طارق حيث أقيمت من ٣ سبتمبر الى ٣٠ مارس سنة ١٩٢٢
 ثم افرج عني في ذلك التاريخ

قضينا كل هذه المدة في سجون ومعازل تختلف ضيقا
 وسعة باختلاف الجهات قضيناها بمعزل عن الناس لا يجتمع
 بنا أحد منهم الا باذن ولا نرى احداً الا تحت اعين الرقباء .

ولا نروض اجسامنا الا كما يريدون . ولا نتحرك في مكان الا
 حسب ما يرسمون . ولا نعلم من امور الدنيا شيئا الا
 بمقدار ما يسمحون . ولا نتلقى كتابا من اهلنا الا اذا فتحوه
 وبحشوه . ولا اشارة الا قرأوها وحكموا بصحة تبليغنا اياها
 بنصها او بنفادها . ولا تصدر منا رسالة الا بعد اطلاعهم عليها
 وسماحهم بارسالها وحظروا علينا ان نتكلم حتى عن الصحة .
 حتى عن الهواء . وحرموا علي كل مصري ان ينزل الى جبل
 طارق . ومنعونا من ان نستخدم اي انسان بدون واسطتهم
 او نعامل احدا من غير اطلاعهم . ولكن هذه القيود على
 شدتها وهذه المعاملات على قسوتها لم تحدث في نفوسنا ألما .
 ولا في قلوبنا حزنا . ولا في ايماننا ضعفا . ولا في ثقتنا بالمستقبل
 شكا . بل كنا نستعذب آلامها . ونرتاح لمضايقتها . اعتقاداً
 منا بشرف العمل الذي من اجله نفينا . وبنبالة القصد الذي
 بسببه وقعنا في هذا العذاب

اي شرف اكبر من الشرف الذي يحرزه من عرض
 نفسه لفداء وطنه . بل اية لذة اشهى للنفس واحلى من اللذة

التي يجدها الوطني في تعذيبه لمصلحة بلده ؟ وفوق ذلك فاننا
كنا نعتقد ان من وراثتنا أمة حية يقظة ادركت لاول
وهلة ان القصد من هذا النفي لم يكن الا ارهابها واضعاف
ايمانها وزعزعة ثقتها بزعمائها وانها لم تزد بارهابهم الا اطمئنانا
ولا باضعافهم الا ايمانا . ولا بتشكيكهم الا يقينا . نعم كان
هذا قصدهم توهم منهم ان هؤلاء الزعماء هم الذين نبهوا الامة
من غفلتها . وايقظوها من نومتها . وانه يكفي ابعادهم في نسيانها
ايامهم وتخليها عنهم . واتباع غيرهم من مراض القلوب انصارهم
الذين ظاهروهم على هضم حقوقها والتمكين لهم في حكمها .
ولهذا فانهم بعد ان باشروا هذا النفي جاءوها بعشروع
كيرزن وحاولوا ان يحملوها على قبوله في صورة أخرى وتحت
اسم آخر . في صورة منجدة وباسم تصريح ٢٨ فبراير
ولقد سبق ان تكلمت عن هذا التصريح في بعض
خطبي واريد الان ان اتكلم فيه من وجوه أخرى : من وجهة
تاريخه ومنشئه وسببه والمبدأ الذي بنى عليه ونتائجه والاشخاص
الذين قبلوه وتعهدوا بتنفيذه

تاريخ تصريح ٢٨ فبراير ومنشؤه وسببه

ان تاريخ هذا التصريح يبتدىء من اواخر فبراير سنة ١٩٢٠ عندما كانت لجنة ملر بمصر وسمح الوزراء الثلاثة لانفسهم بان يتحداثوا مع رئيسها واعضاؤها في شؤون مصر فقد سأل عدلي باشا ملر في اواخر فبراير المذكور قائلا « اذا لم تحصل المفارضة فماذا يكون من امر الحكومة الانجليزية مع مصر ؟ »

فاجاب ملر « تجري الامور اذ ذاك كيفما تستطيع ان تجري »

فقال عدلي « ولكن لماذا لا تعطونا اذ ذاك ما انتم في استعداد لاعطائه اذا حصلت المفارضة »

فقال ملر « مافائدتنا في ان نعطى كل ما في قبضة يدينا الآن والامة المصرية تستمر على حالها من العداء لنا »
فقال عدلي « يجوز الاتسطيع هيئة ان تقبل باسم الامة

الحل الذي تودون الوصول اليه بطريق المفاوضة ولكنه
مع ذلك قد يكون له أثر طيب في الامة »

فقال ملتر « هذه نتيجة غير محققة واني اريد الا يعمل
عمل من جانبنا فقط وفوق ذلك فاننا اذا عملنا شيئاً فلا نذهب
فيه الى الحد الذي كنا نسير اليه لو كان هذا العمل بطريق
الاتفاق بيننا وبينكم لاتنا الان قابضون على كل شيء ولا نريد
ان نفرط في ذلك الا اذا عوضنا عنه شيئاً آخر وهذا الشيء
هو ان تكون مصر حليفة وصديقة لنا »

وفي لندن عند آخر المفاوضات يظهر ان عدلي باشا
اعاد الكرة على هذه الفكرة مرة اخرى في حديثه مع اللورد
كيرزن اذ ورد في الكتاب الابيض بوثيقة نمرة ٤ مانصه :

« ولقد حدث ان عدلي باشا في خلال حديثه الاخير
معك سأل لماذا لا تنفذ حكومة جلالة الملك من تلقاء نفسها
الخطوة الواردة في مشروع الماهدة الذي رفض ولم يكن
جوابك على ما يظهر بحيث ينفي امكان اجراء مثل هذه

الخطوة : على ان يكون من المستطاع تأليف وزارة تكون
مستعدة للعمل معنا »

ويظهر ايضاً من هذا أن عدلي باشا روى للورد اللني
هذا الحديث عند عودته الى مصر ومقابلته اياه

هذا هو تاريخ تصريح ٢٨ فبراير عرض اصله عدلي
باشا اولاً على ملتر ثم على كيرزن ثم على اللورد اللني
اما سببه فاجماع الامة على عدم قبول اتفاق يتضمن
ما دون الاستقلال التام وعدم وجود هيئة وزارة يمكنها ان
تخالف هذا الاجماع وشدة رغبة الانجليز وعدم الاعتراف
لمصر بذلك الاستقلال

وهذا السبب صريح جداً في حديث عدلي مع اللورد
ملتر الذي رويناها وفي العبارة التي نقلناها عن الكتاب الايض
وفي العبارة الآتية المنقولة من هذا الكتاب ايضاً تحت عمدة
٧ ونصها :

« لا يسعني الا ان اطلب اليكم والى حكومة جلالة
الملك ان تصدقوني اذا قلت انه ليس ثم مصري كائنا ما كانت

أراؤه الشخصية يستطيع ان يوقع اية اداة لا تتفق في رأيه مع الاستقلال التام ولذلك فانه من الضروري العدول نهائياً عن الفكرة القائلة بان المسألة المصرية يمكن نسويتها بواسطة معاهدة»

من هذه العبارات جميعها يتبين جلياً ان السبب في هذا التصريح هو كما قلنا سابقاً شدة تمسك الامة بكامل حقوقها واصرار الانجليز على معارضتها فيه . وعدم وجود من يجزو على تحمل مسؤولية التعاقد مع الانجليز على مادون الاستقلال التام

المبدأ الذي بني عليه

اما المبدأ الذي بني عليه فهو اعتبار انجلترا بالنسبة لمصر كما كانت تركيا بالنسبة اليها أي اعتبار انجلترا متبوعة ومصر تابعة لها . هذه الفكرة واضحة فيما جاء بالكتاب الايض في وثيقة نمرة ٧ التي يقول فيها اللورد اللنبي ما نصه :

ان العلاقة بين بريطانيا العظمى ومصر اليوم شبيهة بما كان بين تركيا ومصر قبل نشوب الحرب . ولما كانت تركيا

تمنح مصر شيئاً في الماضي كانت الطريقة التي جرت عليها من جانب واحد . فمثلا تمنح خديوي مصر حقوقاً معينة بواسطة سلسلة من الفرمانات بين عامي ١٨٤٠ و ١٨٩٢ وكان أهم هذه المنح في سنة ١٨٧٣ حيث منحت حقوق . معينة فيما يختص بتسيير العلاقات الخارجية »

ثم قال اللورد اللنبي تحت غمرة ٩

« ان الفكرة التي تقوم عليها النقطة الرابعة (يعني اعادة وزارة الخارجية) في برنامج ثروت هي ان ترجع مصر الى الاحوال التي كانت سائدة فيها سنة ١٩١٤ قبل ان تعلن الحماية »
 حينئذ قبول تصريح ٢٨ فبراير هو قبول لهذه الفكرة اي تبعية مصر لانبجائرا : تبعية المسود للسيد لا المحمي للحامي فقط فهل ترضون ذلك ؟ (كلا كلا)

نتائج هذا التصريح

ان النتائج المترتبة على هذا التصريح تنقسم الى قسمين :
 قسم المزايا وقسم الضمانات

فالأول ينحصر في إنهاء الحماية والاعتراف بمصر دولة
مستقلة ذات سيادة.

والثاني ينحصر في النقط الأربع المحتفظ بها. هذه النقط
تشتمل في عباراتها الوجيزة على معان واسعة جداً بعضها ظاهر
وبعضها خفي يدق عن فهم الكثيرين الذين ليس لهم عادة
بممارسة الصيغ السياسية ولا اتصال بمصادرها ولا معلومات
تختص بها . وهم يعنون ان التحفظ الاول يندرج تحته كل
مسألة لها علاقة بالقوى العسكرية البرية والبحرية الخ
والتحفظ الثاني يندرج تحته

- ١ — عقد الاتفاقات السياسية مع الدول الاجنبية
 - ٢ — توظيف الضباط والمستخدمين الاجانب
 - ٣ — السلف الخارجية والالتزامات التي تتعلق
بإيرادات المصالح العمومية
- ويندرج تحت التحفظ الثالث

- ١ — الاتفاقات المختصة بالغاء الامتيازات
- ٢ — تعيين مندوب سام مالي ومستشار قضائي وتحديد
خصائص كل منهما

٣ - القروض التركية لسنة ١٨٢٢ و ١٨٩١ و ١٨٩٤

٤ - تقرير مبادئ بصفة قانون اساسي لضمان الحقوق المدنية بما فيها حرية الاعتقادات والمذاهب لجميع سكان مصر ومساواة كل المصريين امام القانون بالنسبة للحقوق المدنية والسياسية وحرية اللغات وعلى العموم حماية الاقليات المصرية في الجنس وفي الدين وفي اللغات . وقد اشير في الوثيقة نمرة ٢٣ الى هذه المعاني الشارحة والى انها منطبقة على كثير من مواد مشروع كيرزن

ويؤكدون ان ثروت وصدق امضيا على هذه التغييرات وتعهدا بصفتهما الشخصية بتعهدات ينفذانها عند تولى الوزارة كالتعهد بعدم الدخول في اتفاقات سياسية بدون استشارة المندوب السامي وبعدم توظيف الضباط والمستخدمين الاجانب من غير رضائه سواء كان ذلك في الجيش او البوليس او في غيرهما من الوظائف ابتداء من وظيفة مدير ولا تعقد سلفة خارجية او تخصص ايرادات مصلحة عمومية للوفاء باي تعهد

من غير موافقة المستشار المالي كما تمهدا بان ينظر الى المسائل
المندرجة تحت التحفظ الثالث بعين الاعتبار

قسم المزاي : هذا القسم كان يصح ان يكون له اهمية
كبرى لو تجرد عن قسم الضمانات لانه ينهي الحماية التي
نهضت الامة للسعى في اعلان بطلانها والاعتراف بالاستقلال
الذي جعلته اكبر همها وغاية سعيها . ولكن اضافة الضمانات
اليه واحتفاظ انجلترا بها وتوليها التصرف فيها بطريقة مطلقة
حتى يحصل الاتفاق عليها اي حتى تشاء هي كما ينص التصريح
قد اضعف هذه المزية حتى صارت كالمدم واشبه بمنعها بهذه
الضمانات على هذه الصورة كمن يقول لآخر اني اعطيتك الفا
الا الفا فان كانت هذه العبارة تفيد ان المعطي ملك شيئاً
للمعطي اليه يكون تصريح ٢٨ فبراير النفي الحماية واعترف
بالاستقلال الغاء واعترافا حقيقيين

وجد اعرابي ناقة جميلة معروضة في السوق للبيع وفي
عنقها حذاء صغير فسأل ربهما بكم يبيعها ؟ فقال اتى ابيهما مع
الحذاء بالف دينار وبدونه بدينار واحد . ولكن لا يمكن

بيعها الا معه . فقال انها والله للمليحة رخيصة لولا الملعونة في
عنقها (ضحك) فهذا التصريح من غير التحفظات مبيع
الملاحه كلها وجميل كل الجمال ومنفيد اعظم فائدة ولكنه بهذه
التحفظات هو الحماية بعينها . نعم انه لم يقرر ان لا يجتاز احقا
فيها وترك امرها لمفاوضات حرة تحصل بين الطرفين ولكن
التسليم لها بصحة الاحتفاظ بها والتصرف فيها بطريقة مطلقة
الى ان يحصل الاتفاق عليها يساوى تقرير ذلك الحق ويعادله
لان التوقيت بالاتفاق يساوى التأييد . اذ يجوز لا يجتاز الا
تتفق وحينئذ لا تخسر شيئا بل تبقى متصرفة بهذه الامور
على طريقة مطلقة وتكون المضرورة والخسارة مصر . فاذا
ينفمها حينئذ ان يكون اسمها دولة مستقلة وان يكون لها
ممثلون لدى الدول الاجنبية ولهذه الدول ممثلون لديها اذا
كانت لا تستطيع عقد اتفاقات سياسية ؟ وماذا يفيد هذا ذلك
وجنود الانجليز يروحون وينغدون في ارضها وقيمون في
ثكناتها وطياراتها تحلق في سمانها وفوق رؤوسها وموظفوها
في المالية والحقانية ينهون ويأمرون ويشتركون في جميع الشؤون

الداخلية ؟ ماذا تفيد كل هذه الالقاب والسودان على ما هو عليه تدار اموره بغير اذنتنا ومن دون علمنا ونحن مهددون في كل يوم باقطاع مياه النيل عنا ؟! ماذا تفيدنا تلك الاسماء ونحن مهددون في كل لحظة باعلان الاحكام العرفية علينا كلما رأات انجلترا اعلانها ؟ هل بلاد هذا حالها يصح ان يقال عنها انها مستقلة ام هي تابعة لغيرها تبعية حقيقية ؟؟

كلا ثم كلا ان الذين يقولون انها مستقلة بهذا التصريح انما يخادعون الناس وانفسهم . وكنت احب من صميم قوادي ان اشاركهم في هذا الفهم لو كانت طبيعة الاشياء تساعد عليه ولكن الحقيقة الواضحة ضده . بل ضده التصريحات الرسمية نفسها . فتد ورد في الكتاب الابيض ان الذي الني هو لفظ الحماية فقط حيث ورد في الوثيقة ثمرة ٤ ما نصه :
 « ان الحجة الرئيسية التي يدلي بها للاصرار على لفظ الحماية هي قيمتها ونفعها فيما يتعلق بالمفاوضات مع الدول الاجنبية وبغض النظر عن هذه الحجة فان اللفظ مدلوله

ضئيل . يضاف الى ذلك انه يدل على حالة يذهب المصريون
في بعضها الى اقصى حد »

وورد في الوثيقة نفسها قوله :

« انى ارى اللحظة الحالية مناسبة لاتباع حكومة جلالته
خطة قوية من شأنها ان تقدم برنامجا انشائيا لاولئك المصريين
الذين لا يزهدون في التعاون معنا »

وقوله بعد ذلك :

« ان كل اتفاق موقع عليه لا يكون عمليا الا اذا كانت
حكومة جلالته الملك مستعدة ان تمنح مصر درجة من
الاستقلال اعلى مما هو واضح انها ميالة الى منحه »
وكذلك قوله بعد هذا في الوثيقة عينها :

« وتصريح حكومة جلالته الملك للسلطان بمثابة اعلان
مبدأ منرو بريطاني على مصر وبمقتضى هذا التصريح لا
تستطيع اية دولة اجنبية ان تهتم بمسألة اي لفظ ترى ان
نستخدمه لنحدد علاقتنا مع مصر »

فكل هذه النصوص وغيرها مما اشتملت عليه الوثائق التي احتواها الكتاب الابيض لاتدع مجالا للشك في انه ليس هناك الغاء الا للفظ الحماية ولا اعتراف الا باستقلال اسمي غير حقيقي .

ولقد جاءت التصريحات الرسمية التي فاه بها رجال السياسة الانجليزية والتي روتها جرائدهم مؤيدة لهذا المعنى كل التأييد . ولكن قوماً منا زالوا يتبجحون بان هذا التصريح اتى بالاستقلال النظري ولم يبق الا الاستقلال الفعلي ولا ادري ماذا يريدون بالاستقلال النظري بعد ان يكون الاحتفاظ بتلك الضمانات معلقا في عنق هذا الاستقلال ! انهم يقولون ان فيه مزايا غير التي يبتشها وهي

(١) ان يكون للامة مجلس نواب

(٢) ان الغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال يجعل

للمفاوض المصري نقطة يرتكز عليها في المفاوضات

(٣) ان تكون مصر ممثلة في الخارج بنواب عنها

وان تكون الدول الاجنبية ممثلة لديها ايضا

(٤) ان تكون مصر مملكة وحاكمها ملكا

(٥) الغاء الاحكام العرفية

على ان مسألة مجلس النواب لم ترد في هذا التصريح ولا تنتج عنه ولكنها واردة في كتاب تبليغه الى عظمة السلطان . ومهما يكن من أمرها فان هذه المزية كغيرها لا يمكن ان تعتبر حقا ممنوحا بل مزية مهددة في كل وقت بوجود عساكر الاحتلال في مصر . ويكفى في الحرمان منها كلمة من قائد بريطاني يعلن بها الاحكام العرفية . بهذه الكلمة ينحل البرلمان وتقفل وزارة الخارجية والسفارات ولا يهم بعد ذلك وجود تلك الاسماء والالقب . والمزايا المهددة التي ليست محمية بعهد واستمرار التمتع بها معلق بإرادة الغير لا تعد شيئا خصوصا اذا كان يقابلها الحرمان من التمتع بحقوق ثابتة كحرمان مصر من تولى الامر في المسائل المحتفظ بها

اما نقطة الارتكاز في المفاوضات فهو تمويه ومغالطة لان هذا التصريح اشتمل التنصيص على ان المفاوضات تكون حرة بين الطرفين وحينئذ لا يمكن المفاوض المصري ان

يتمسك بالغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال كما لا يتأتى
للمفاوض الانجليزي التمسك بتلك التحفظات

اما التمثيل فسواء أكان لنا في الخارج ام للدول عندنا
فليس فيه كبير فائدة لنا ما دام ليس في امكاننا ان نعاقد مع
الدول من غير رضا انجلترا او على الاقل ابنتشارتها مما هو
داخل تحت التحفظ الثاني

قالوا ان التصريح غير منقسم فاما ان يؤخذ كله (ناقته
وحذاؤه) واما ان يترك كله وبما اننا قبلنا البعض فقد تحتم
قبول الباقي . ولكننا لا نوافق على هذا التأويل ولا نعده الا
خداعا لان الملك هو الذي اعلن ان يتلقب بلقب ملك مصر
والامة تلقب هذا التلقب بالارتياح (هتاف فليحي جلالة الملك
فليحي الملك مع الشعب) وقد صرح اللورد اللنبي بان أمر
مجلس النواب الشأن فيه للملك والامة . وما ورد هذا في
التصريح حتى يكون جزءا منه ولا يمكن ان يكون جزءا لان
هذا من الحقوق الطبيعية للامم ولا يمكن المعارضة فيه الا
بالقوة القاهرة فدخول الامة في الانتخابات لتأليف مجلس

النواب ان هو الا استعمال لحق طبيعي لا تمنع بمنحة
من اجنبي .

وليس هذا من نتائج الاستقلال الطبيعية بل قد يتفق
مع الحماية كما هو الحال في كثير من المستعمرات خصوصا
الانجليزية بل التبعية لا تمنع من استعمال هذا الحق كما كان الحال
في مصر قبل الاحتلال وهي تابعة للدولة التركية

على انه اذا كان عدم الاتقسام صحيحا وكان قبول
المصريين له لازما فما دام انه هو مشروع كيزن بذاته الذي
اجمعت الامة بما فيها انصار هذا التصريح على رفضه فلا يتأتى
للامة ان تقبله لا صراحة ولا ضمنا . والسكوت عنه يعتبر
رضاء ضمنا به . فالذين يحاولون ان يرضوا الامة عنه .
بطريقة أو أخرى انما يحاولون خداعها او اكرامها . ولا تقبل
الامة ان تنخدع ولا يصح لها ان تخضع لهذا الاكراه وتضيع
السلاح الوحيد الذي في يدها وهو سلاح الحق

الاشخاص الذين قبلوا التصريح

ان الذى قبل هذا التصريح وتعهده للحكومة الانجليزية بتنفيذه هو كل من ثروت باشا وصدق باشا. وليس بصحيح ما زعماهما وانصارهما من انهما توصلا بحسن سياستهما وسعة حيلتهما وبلاغة حجتهما فى الحصول على المزايا التي اشتمل عليها. لان الحكومة الانجليزية هي التي اعدته وذلك واضح كل الوضوح من الكتاب الابيض فانه صريح في ان المستشارين الانجليز هنا اشاروا به لكي يتمكنوا من وجود من يقبل من المصريين معاوتهم على مبدئه وايدم في ذلك اللورد اللانبي (راجع وثيقة نمرة ٢ حيث ورد فيها ما نصه :

« ارى ان اللحظة الحالية مناسبة لاتباع حكومة جلالته خطة قوية من شأنها ان تهدم برنامجا انشائيا لاولئك المصريين الذين لا يزهدون في التعاون معنا »

ثم ورد فيها ما نصه

« فهل انت مستعد ان تطلق لي يدي اذا رأيت الآونة

قد سنحت لان ابلغ السلطان ان حكومة جلالة الملك مستعدة ان تنفذ حسب ما تقتضيه الظروف الاقتراحات الرئيسية الواردة في المشروع الذي تضمنه مشروع المعاهدة وان تمده بهذه الاقتراحات كبرنامج لوزارة جديدة او للحاضرة اذا ظلت في مناصبها»

وللاحظ جيداً ان هذه النصوص واردة في وثائق تاريخها ٦ ديسمبر سنة ١٩٢١ اي قبل استعفاء وزارة عدلي . اما شروط ثروت فانها لم تحصل الا في ١٢ ديسمبر وقدمها ثروت بصفة برنامج يتضمن وعوداً لا بصفة شروط يجب تحقيقها قبل تولي الوزارة او بعد توليها فعلاً وهي الوعد بانهاء الحماية والاعتراف بمصر كدولة ذات سيادة وباعادة النظام العادى لكي يسمح بمنح دستور للبلاد واعادة وزارة الخارجية كما كانت قبل الحرب . ويؤيد هذا ما ورد في الوثيقة التاسعة من ان ثروت يرجو ان تجد حكومة جلالة الملك طريقة لالغاء الحماية في المستقبل القريب وان كان لا ينتظر

ان تفعل هذا حالا .. ومن اعتبار قبول ثروت لتنفيذ ذلك
التصريح شجاعة !!

وورد في الوثيقة ٢٣ بعد بيان اسماء وزارة ثروت مانصه:
«وقد تعهد الباسة المذكورون ان يشتركوا في الوزارة
برئاسة ثروت على اساس مشروع كتابي الى السلطان» .
وورد في هذه الوثيقة ما نصه :

«على ان الفقرة العاشرة من مشروع كتابي تتضمن كما
ستلاحظون منحة فيما يتعلق بالحماية وهذا اكثر مما ذهب اليه
ثروت في الاصل كما هو مذكور في الفقرة الاولى من تلغرافي
الثاني المؤرخ ١٢ ديسمبر»

من مجموع ما تقدم يتبين ان ثروت وصدقي لم يكونا
بالنسبة الى تصريح ٢٨ فبراير من السياسيين النزيهين الذين
سعوا بحسن سياستهم وبلاغة حكمتهم وسعة حيلتهم لان يحصلوا
لبلادهم مزايا وفوائد كان الانجليز يضمنون بها عليها لولا هذه
الحكمة وهذه الحيل الواسعة والدهاء النادر !! ولكنهما ..

شخصان وجدت فيهما الحكومة الانجليزية اداة صالحة
لتنفيذ مشروع تقرت البلاد كلها منه واحتجت بأجمعها عليه
ولم يجرؤ واحد منهم على امضائه وتأيده . اماهما فخرقا اجماع
الامة وقبلوا ان يكونا هذه الاداة في يد الانجليز يتصرفون بها
في الامة كيف يشاءون ولهذا اعتبر اللورد اللبني عملهما شجاعة
ولكن نحن الوطنيين لا نعتبره الا خيانة كبرى للبلاد . واية
خيانته اكبر واشنع من أن يتفق رجلان من الامة مع خصومها
على ان ينفذا فيها سياستهم المصرة بها كل الضرر ؛ واية خيانة
اعظم من أنهما يتظاهرا ان بعدم قبول مشروع كيرزن ثم هما
بعضيان وثيقة قبل توليها الوزارة باربعين يوما يتعهدان فيها
بتنفيذ معظم مقترحاته ان لم يكن جميعها بعد ان رفضته الامة
رفضاً باتاً واجمعت على مقاطعة الانجليز بسببه وانتم ادرى
بوسائل التضليل والتغريب والارهاب التي استعملوها لحل الامة
على قبول ذلك التصريح . تلك الوسائل التي فهمتموها حق فهمها
وأدر كنتم مصدرها وغايتها فلم يكن منكم الا ان كافأتم هذين
الرجلين بإبادهما عن مكان ثقتكم ومحل اعتمادكم بل جعلتم هذا

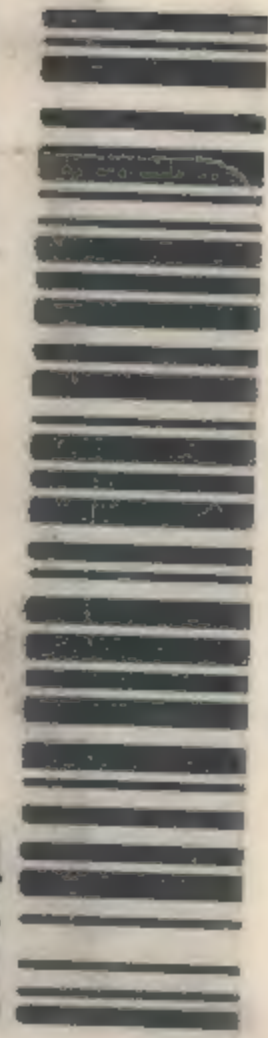
جزاء كل من لف لفهما . ونحنا نحوهما . فكان جزاؤكم عادلا
وعملكم مشكورا

ومن الغريب أنهم يتجاهلون السرف في هذا الابعاد
وينسبون السبب فيه الى التهديد والارهاب ولكن الامة
كلها شاهدة عليهم بأنهم كاذبون وان السبب فيه لم يكن الا
أنهم أخلفوا عهد الامة واخلوا بامانتها فطردتهم من حظيرتها
وابعدتهم عن ثقته . وسوف يكون هذا صنيعها مع جميع
المجرمين

وليعلم هؤلاء وامثالهم انه مادامت الخصومة قائمة بيننا
وبين الانجليز فلا يمكنهم ان يجمعوا بين خدمة السياسة
الانجليزية وثقة الامة بهما خطبوا . فهما كذبوا . مهاسبوا .



Bibliotheca Alexandrina



0379707